

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 7-11/6/2010

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير المفتش العام

مقدمة للمجلس للنظر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2010/6-I/1
6 May 2010
ORIGINAL: ENGLISH

بعثت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المفتش العام ومدير مكتب خدمات الرقابة: السيد: S. Sharma رقم الهاتف: 066513-2700

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

عملاً بالمادة السادسة (2) (ب) (8) من النظام الأساسي للبرنامج، يعرض هذا التقرير السنوي الذي أعده المفتش العام على المجلس التنفيذي للنظر فيه، ومن ثم إحالته، وفقاً لقرار المجلس (1996/EB.3/3)، إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة. وهذا هو التقرير التاسع الذي يعده المفتش العام ويشمل الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول 2009.

وهذه الوثيقة:

- ◀ تقدم عرضاً مجملًا لمكتب الرقابة، واستراتيجيته الأساسية، والمعايير التي يطبقها، في إطار الموارد المتاحة، وأنشطته، وإطار ضمان الجودة؛
- ◀ تقدم عرضاً مجملًا عن أنشطة الرقابة مع الملاحظات الرئيسية لعمليات المراجعة والتفتيش والتحقيق وغير ذلك من الأنشطة الاستشارية والتقارير المتعلقة بالاتجاهات؛
- ◀ تُبلغ عن خسارة مقدارها 1 349 724 دولاراً أمريكياً حددت في عام 2009 واستردادات إجمالية مقدارها 84 007 دولاراً أمريكياً في عام 2009؛
- ◀ تتناول التعاون مع أجهزة الرقابة الأخيرة؛
- ◀ تقدم نظرة تمهيدية عن الأعمال في عام 2010.

مشروع القرار*

يحيط المجلس التنفيذي علماً بالوثيقة "تقرير المفتش العام" (WFP/EB.A/2010/6-I/1) ويطلب إلى الأمانة إحالته إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

- 1- تتمثل مهمة مكتب المفتش العام والرقابة في تزويد المدير التنفيذي بالضمان بشأن الحوكمة، والسياسات، والمخاطر، والموارد، ومسائل التشغيل والمساءلة، من خلال خدمات رقابة مستقلة وموضوعية؛ وفي تيسير اعتماد البرنامج وتنفيذه لأفضل ممارسات الأمم المتحدة والقطاع الخاص لتمكين المدراء من تزويد المدير التنفيذي بالضمان بشأن عملهم.
- 2- وكان مكتب المفتش العام قد أنشئ في عام 1994، وقدم أول تقرير له إلى المجلس في عام 1996. ووافق المدير التنفيذي على ميثاق مكتب الرقابة في 2005، وهو ما تبناه المجلس كملحق لتقرير المفتش العام للفترة 2004-2005.⁽¹⁾ وتبعاً للتعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للبرنامج، فإن تقارير المفتش العام إلى المجلس تقدم على أساس سنوي. وهذا هو التقرير التاسع الذي يقدمه المفتش العام ويغطي عام 2009.
- 3- ويضطلع مكتب المفتش العام بمهمة المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي صدرت عن معهد المراجعين الداخليين، كما ينفذ مهمة التحقيقات وفقاً للمعايير الموحدة للتحقيقات.
- 4- ويتكون التقرير الحالي للمفتش العام من أربعة أقسام رئيسية. ويستعرض القسم الأول السياق من حيث الأغراض والمهام لمكتب الرقابة. ويتناول القسم الثاني عرضاً إجماليًا لأنشطة الرقابة فيما يتعلق بعمليات المراجعة والتفتيش والتحقيق وغيرها من خدمات المشورة إلى جانب الملاحظات الرئيسية المستخلصة من هذه الأنشطة. ويجمل القسم الثالث رأي الضمان لعام 2009، أما القسم الأخير فيقدم عرضاً موجزاً للأنشطة المنتظرة في عام 2010.

السياق

الأهداف والاستراتيجيات

- 5- وافق المجلس التنفيذي للبرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2008 على خطة استراتيجية،⁽²⁾ تضم خمسة أهداف استراتيجية. ومساندة لهذه الأهداف فقد وضع مكتب المفتش العام ثلاثة أهداف للرقابة وذلك على النحو التالي:
 - 1- توفير الضمان للمدير التنفيذي بشأن المساءلة والحوكمة الرشيدة بغية تحقيق أهداف البرنامج من خلال خدمات رقابة مستقلة.
 - 2- تمكين المدراء من توفير ضماناتهم الذاتية إلى المدير التنفيذي بشأن الموارد والمسؤوليات الموكلة إليهم عبر تزويدهم بالمشورة عن الاستراتيجيات، والسياسات، والإجراءات، وكذلك الأدوات التي يمكن لهم استخدامها لتقدير نظمهم وعملهم.
 - 3- جعل البرنامج إحدى الوكالات الرائدة ضمن الأمم المتحدة فيما يتصل بمسائل الرقابة والحوكمة من خلال تحديد الاتجاهات الناشئة، واستحداث ممارسات مبتكرة، وتحقيق وإبداء الشفافية، وتيسير نقل المعرفة.

⁽¹⁾ الفقرة 39 من الوثيقة WFP/EB.A/2006/6-F/1.

⁽²⁾ جرى تمديد فترة الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2011) حتى عام 2013 بموجب قرار المجلس WFP/EB.A/3/2009.

الوظائف

- 6- يوفر مكتب المفتش العام خدمات المراجعة الداخلية، والتفتيش، والتحقيق، وغيرها من الخدمات الاستشارية لتعزيز عمل البرنامج.
- 7- وفي ضوء نتائج أنشطة الرقابة وآثار التحولات الهامة في نظم البرنامج فإن مكتب المفتش العام يوفر الضمان للمدير التنفيذي بشأن قضايا الحوكمة، والسياسات، والمخاطر، والموارد، والتشغيل، والمساءلة.
- 8- ويستخدم مكتب المفتش العام منهجية لتخطيط المراجعة تستند إلى المخاطر لتحديد العمليات والوظائف المنشأة لإدارة المخاطر المحددة على طريق تحقيق الأهداف المؤسسية الرفيعة. فما يمكن إخضاعه للمراجعة هو العمليات والوظائف، إلى جانب الكيانات والمواقع التي تنفذ فيها.
- 9- ويصنف تقرير المراجعة الكيان الخاضع للمراجعة على أنه "مرض"، أو "مرض جزئياً"، أو "غير مرض"، وذلك بالاستناد إلى نظام تصنيف منسق خاص بتقارير المراجعة تعتمد صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويُستخدم مصطلح "مرض" حينما تكون القيود الداخلية، وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر، قائمة بشكل واف وتعمل بشكل جيد، وعندما لا يتم تحديد أية مسألة يمكن أن تؤثر تأثيراً ملموساً على تحقيق أهداف الكيان المراجع. أما مصطلح "مرض جزئياً" فيُستعمل عندما تكون القيود الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر قائمة وقيود التشغيل عموماً، ولكنها تحتاج إلى التحسين، وحينما يجري تحديد مسألة أو أكثر يمكن أن تؤثر سلباً على أهداف الكيان المراجع. ويُستخدم مصطلح "غير مرض" في حال عدم إرساء القيود الداخلية، وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر، أو سوء تشغيلها، وعند تحديد مسائل يمكن أن تعرض للخطر الشديد أمر تحقيق الأهداف الشاملة للكيان المراجع.
- 10- وتسترشد عملية ضمان جودة المراجعة الداخلية بالاستعراضات الخارجية وتلقى الدعم منها. وسينفذ مكتب المراجعة الداخلية عملية تقدير ذاتي خلال عام 2010 استعداداً للاستعراض الخارجي المقبل المزمع إجراؤه عام 2011. وكان معهد المراجعين الداخليين قد نفذ الاستعراض الخارجي السابق عام 2006. وخلص هذا الاستعراض إلى أن مكتب المفتش العام "يمتثل عموماً" لمعايير المعهد، وطرح 13 توصية للتحسين، منها 11 توصية جرى تنفيذها.
- 11- ووفر مكتب المفتش العام الخدمات الاستشارية إلى الإدارة فيما يتعلق بالمبادرات والمشروعات الجديدة، بما في ذلك التحليل والتعقيب على الإجراءات، والخطوط التوجيهية، والمبادرات المقترحة من منظور الامتثال، والرقابة، وإدارة المخاطر. وخضع تقديم هذه الخدمات للطلب. وتم تقدير كل الطلبات من حيث المخاطر قبل إجراء الاستعراض.
- 12- وفي إطار التفتيش والتحقيق، فقد حُصصت معظم الموارد عام 2009 لأغراض التحقيق، مع إجراء عملية تفتيش واحدة فقط. وتخضع كل الشكاوي التي يتلقها مكتب المفتش العام للاستعراض والتقييم؛ ثم يتم التحقيق بالشكوى إذا ما اقتضى الأمر ذلك. وأجريت التحقيقات تبعا لعملية ثلاثية الأبعاد على أساس المخاطر التي يتعرض لها البرنامج نتيجة الواقعة المبلغ عنها. وتتحكم هذه العملية بتخصيص موارد التحقيقات وترتيب أولويات الحالات. وتعتبر العملية الحالية الشكوى على أنها "عالية المخاطر" إذا ما كانت موجهة إلى موظف كبير (ف 5 وما فوقها)، أو تنطوي على استغلال أو إيذاء جنسي، أو خسارة جسيمة، أو تشتمل على خطر يسيء إلى صورة أو سمعة المنظمة أو خطر على العمليات، أو إذا كانت شكوى من عمل انتقامي في ظل سياسة حماية المبلغين عن المخالفات. وتعتبر الشكوى "متوسطة المخاطر" إذا ما كانت تتعلق بمضايقة، أو تحرش جنسي، أو سوء استعمال للسلطة، أو تشتمل على خطر زيادة الخسائر (نقدية أو عينية) أو إتلاف للأدلة، أو إذا كانت تهمة موجهة ضد موظف دولي غير كبير. وتندرج التهم خارج هذه المعايير في فئة التهم "منخفضة المخاطر".

- 13- وتسترشد أنشطة ضمان جودة وظيفة التحقيق بعملية داخلية متينة لضمان الجودة وباستعراضات خارجية وتحظى بالدعم منها. وتعقد مكتب المفتش العام مع خبير استشاري لتحديث دليل ضمان جودة التحقيق وإدماج التوصيات الصادرة عن استعراض الأقران الذي أجراه مكتب مكافحة التديس التابع للمفوضية الأوروبية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

تخصيص الموارد

- 14- ازدادت مخصصات الميزانية لمكتب المفتش العام من 9.1 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007 ووصلت إلى 11.6 مليون دولار أمريكي في الفترة 2008-2009 حسب ما هو مبين في الجدول 1.

الجدول 1: ميزانية مكتب المفتش العام (آلاف الدولارات)		
2009-2008	2007-2006	
11 652	9 109	مخصصات الميزانية
9 598	9 706	المصروفات الفعلية

- 15- زادت الموارد من الموظفين من 28 وظيفة في عام 2008 إلى 31 وظيفة في عام 2009 في إطار تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة لمكتب المفتش العام.

الجدول 2: الهيكل الوظيفي لمكتب المفتش العام (عدد الوظائف)				
2009	2008	2007	2006	
23	20	20	16	الفنيون
8	8	10	8	موظفو الخدمة العامة
31*	28	30	24	مجموع الموظفين

* كان التوافر الفعلي هو 23 موظفاً مكافئاً متفرغاً مقابل مخصصات الميزانية التي تغطي 31 وظيفة.

- 16- وعانى مكتب المفتش العام من ارتفاع معدل دوران الموظفين عام 2009، حيث غادر سبعة موظفين مهنيين المكتب وجرى التعاقد مع سبعة موظفين جدد. وقد قديم ثلاثة من الموظفين الجدد من شعب أخرى ضمن البرنامج، في حين أن اثنين آخرين منهم كانا يعملان كخبيرين استشاريين لدى البرنامج، وجرى التعاقد مع اثنين من الموظفين من خارج منظومة الأمم المتحدة. وخلف دوران الموظفين هذا أثراً سلبياً على موارد العاملين المتاحة لأداء وظيفة الرقابة بسبب الفجوات الزمنية الحتمية القائمة بين مغادرة الموظفين القدامى ووصول الموظفين الجدد، وكذلك بفعل منحنى التعلم اللازم للموظفين الجدد. وفي نهاية عام 2009، كانت عملية التعاقد المتعلقة بخمس وظائف فنية قد شارفت على الانتهاء.

التسيق والاتصال والتواصل

- 17- يحافظ مكتب المفتش العام على الاتصال مع كل الشعب المعنية في المقر الرئيسي ولاسيما أمين المظالم، وفرع علاقات الموظفين، ومكتب الأخلاقيات، والمكتب القانوني. ويتعاون مكتب المفتش العام مع مكتب التقييم من خلال مشاطرته خطة العمل، وإطلاعه على النتائج المهمة لعمله.
- 18- ويتفاعل مكتب المفتش العام بانتظام مع لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج من خلال اجتماعات الإحاطة. ويتشاطر المكتب خطة العمل السنوية والتقارير الفصلية مع هذه اللجنة ويناقشها بشأنها.

- 19- ويتقاسم مكتب المفتش العام استراتيجية مراجعته وخطة عمله مع المراجع الخارجي للبرنامج، وهو حالياً المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة. وأثمر هذا النهج منافع محسوسة مثل تعزيز شمول واتساع تغطية المراجعة في المكاتب القطرية، ومراجعة الكشف المالي الذي يغطي تسعة أشهر.
- 20- ويشترك مكتب المفتش العام في مجموعة عمل ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفي عام 2009 شارك المكتب في الاجتماع السنوي لهذه المجموعة وقدم عرضاً إيضاحياً عن دور خدمات مراجعة الحسابات الداخلية في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما اقترح المكتب تنفيذ عملية لإعادة تطوير نظام التصنيف المنسق الخاص بتقارير المراجعة وتولى قيادتها، واعتمدت هذا النظام خمسة من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.
- 21- وشارك مكتب المفتش العام في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسي في الأزمات الإنسانية وفي اجتماعات جماعة العمل المعنية بمسائل المضايقة والتحرش الجنسي وسوء استعمال السلطة في البرنامج.
- 22- ويشترك المفتش العام ومدير مكتب الرقابة بصفة مراقب في اجتماعات لجنة الاستثمارات، ولجنة التوظيف، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واللجنة التوجيهية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS II)، ولجنة السياسات. كما يحضر اجتماعات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وفي عام 2009 حضر المفتش العام أيضاً حلقة العمل المفتوحة العضوية بشأن التعاون الدولي بين المنظمات الدولية العمومية والدول الأطراف التي أوصى بعقدتها مؤتمر الدول الأطراف إلى الأمم المتحدة في اتفاقية مكافحة الفساد.

عرض عام لأنشطة الرقابة وملاحظاتها

موجز الأنشطة الرئيسية

- 23- يعرض الجدول 3 أنشطة الرقابة التي جرت على مدى خمس سنوات. ويبين الملحق الأول بعثات المراجعة المنفذة وتقارير المراجعة الصادرة خلال عام 2009.

الجدول 3: أنشطة مكتب الرقابة									
التفتيش	التحقيق	المراجعة الداخلية						عدد التقارير الصادرة	السنة
		الخدمات الاستشارية	عمليات الاستعراض المكتبية	البعثات					
				تكنولوجيا المعلومات	المقر الرئيسي	الميدان			
عدد الحالات	عدد الحالات								
5	80	129	0	1	6	32	40	2005	
2	74	73	0	2	5	19	18	*2006	
5	65	86	0	4	5	17	25	2007	
1	49	55	9	4	8	15	45	**2008	
1	64	36	0	7	4	11	20	2009	

* يختلف عدد عمليات المراجعة الميدانية في عامي 2006 و2007 عن العدد المذكور في الجدول من الوثيقة WFP/EB.A/2008/6-F/1 والبالغ 49 عملية؛ وبصورة إجمالية فإن هذا العدد يبلغ 36 عملية، وهو ما يشير إلى عدد عمليات المراجعة المنفذة عوضاً عن عدد المكاتب الميدانية التي جرت زيارتها؛ وقد غطت بعض أنشطة مراجعة العمليات عدة مواقع ميدانية.

** ارتفع عدد التقارير الصادرة عام 2008 بصورة ملموسة بفضل تسوية مشكلة التقارير المتركمة.

مكتب المفتش العام

24- قاد مكتب المفتش العام مختلف الأنشطة الرامية إلى النهوض بالشفافية في البرنامج خلال عام 2009. وأعد مشروع سياسة لنشر المعلومات ويخضع للاستعراض الداخلي حالياً. كما توضع اللمسات النهائية على مشروع سياسة لمكافحة التدليس والفساد بمساهمة الشعب الأخرى.

المراجعة الداخلية

25- غطى عمل المراجعة الداخلية 125 عملية في 20 عملية للمراجعة (تقارير)، منها 3 صنفت على أنها مرضية، و15 على أنها مرضية جزئياً، و2 على أنها غير مرضية. ويعرض الجدول 4 ملاحظات المراجعة بحسب مستوى شدة المخاطر في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008.

الجدول 4: عمليات المراجعة وملاحظاتها						
2009			2008			العمليات
الملاحظات		العمليات المغطاة	الملاحظات		العمليات المغطاة	
متوسطة المخاطر	عالية المخاطر		متوسطة المخاطر	عالية المخاطر		
12	3	10	23	3	19	الحوكمة
9	0	8	20	0	12	إدارة المخاطر
31	0	27	65	5	36	الإدارة المالية والتقارير
82	1	48	247	8	84	العمليات وإدارة البرامج
18	0	20	44	1	31	خدمات الدعم
8	1	2	5	4	3	تعبئة الموارد
15	0	10	63	13	20	عمليات تكنولوجيا المعلومات
175	5	125	467	34	205	المجموع

بالإضافة إلى ذلك، فقد جرت إثارة 152 مسألة "منخفضة المخاطر" أو "تستحق الاهتمام" عام 2009.

26- وغطت المراجعة الداخلية عمليات أقل في عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008، وهو ما يرجع إلى ما يلي: (1) انخفاض عدد تقارير المراجعة الصادرة؛ (2) وقف عمليات الاستعراض المكتبية؛ (3) الاختيار الأشد تركيزاً للعمليات ضمن أنشطة المراجعة المنفذة. وصُنفت خمس ملاحظات ناشئة عن تقارير المراجعة لعام 2009، أي ما يعادل نسبة 2 في المائة من هذه الملاحظات، على أنها عالية المخاطر؛ و175 ملاحظة، أي 53 في المائة، على أنها متوسطة المخاطر. وتركزت الملاحظات عالية المخاطر عام 2009 في ميدان الحوكمة، في حين أن عدة ملاحظات عالية المخاطر عام 2008 نشأت في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك أساساً نتيجة التركيز المكثف من مكتب الفتش العام على عمليات تكنولوجيا المعلومات. ويُجمل القسم التالي العمليات التي خضعت للمراجعة، وأوجه القوة والضعف في كل عملية.

↔ الحوكمة

27- درس مكتب المراجعة الداخلية مسألة الحوكمة في كل من المقر الرئيسي والمكاتب القطرية فيما يتعلق بإنشاء وإقفال المكاتب (الفرعية)، وإرساء وتنفيذ الأهداف التشغيلية والاستراتيجية، وتفويض السلطات، والامتثال للإدارة المستندة إلى النتائج. وتم استعراض عملية الحوكمة كجزء من سبع مراجعات ميدانية ومراجعتين في المقر الرئيسي، بالإضافة إلى تقرير مكرس لعمليات الحوكمة: إدارة مبادرات التغيير المؤسسية في البرنامج وعملية إصلاح الأمم المتحدة.

28- **نقاط القوة:** تتعلق نقطة القوة الرئيسية الملحوظة في عملية الحوكمة بإنشاء اللجان المحلية مثل لجنة مشتريات الأغذية ولجنة النقل، التي أُقيمت بشكل مناسب؛ واجتماعات الإدارة العليا الموثقة والمنعقدة بانتظام؛ وهياكل التقارير ذات التوثيق والتحديد الجيدين.

29- **نقاط الضعف:** تتعلق بعض نقاط الضعف الملحوظة بقياس الأداء، الذي لا يُنفذ أو يُبلغ عنه بانتظام. ويعجز البرنامج عن أن يحدد وقياس بشكل كاف ما إذا كانت الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية قد تحققت بسبب عدم وجود نظام لمعلومات إدارة الأداء من أجل مساندة البرنامج في قياس الأداء والإبلاغ عنه. كما لوحظت ثغرات في هيكل الحوكمة فيما يتعلق بإدارة وظيفة الخزانة، ولكن هذا الهيكل تحسن فيما بعد.

↔ إدارة المخاطر

30- درس مكتب المراجعة الداخلية عملية تحديد المخاطر، وترتيبها، وإدارتها، ورصدها، والإبلاغ عنها. وجرى استعراض عملية إدارة المخاطر كجزء من ست مراجعات ميدانية ومراجعتين في المقر الرئيسي.

31- **نقاط القوة:** كانت نقاط القوة الملحوظة هي تقدير المخاطر وإنشاء سجل لها في بعض المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة.

32- **نقاط الضعف:** كانت نقطة الضعف الرئيسية هي أن إدارة المخاطر المؤسسية لم تُنفذ تنفيذاً كاملاً في مختلف أرجاء البرنامج. وهكذا فإن المخاطر المحددة في المكاتب القطرية لا يتم توحيدها بانتظام على مستوى المؤسسة لإنتاج صورة عامة عن المخاطر المؤسسية أو خطة للتخفيف من هذه المخاطر.

↔ الإدارة المالية

33- استعرض مكتب المراجعة الداخلية إدارة المحاسبة، والتقارير المالية، والخزانة، والميزانية، والتكاليف. وشملت المجالات الرئيسية تدوين المعاملات، واستعراضها، وتسويتها، وتصفيتها؛ وإدارة الحسابات المصرفية، والمبالغ النقدية، والنثرية، والمدفوعات والمبالغ المستلمة؛ وآليات التوقع والتمويل بالسلف؛ وإنشاء وإدارة ورصد الميزانية والتكاليف. وتُنفذت

عمليات مراجعة محددة (وأصدرت تقارير) للحسابات مستحقة الدفع، وإدارة الخزائنة، والكشوف المالية للبرنامج لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر/أيلول 2008. وبالإضافة إلى ذلك نُفذ استعراض لفترة الافتقار إلى النظم المؤتمتة واستراتيجية ترحيل نظام WINGS II؛ واستعرضت عملية الإدارة المالية كجزء من عشر مراجعات ميدانية ومراجعتين في المقر الرئيسي.

34- نقاط القوة: تتعلق نقاط القوة الرئيسية الملحوظة بنظامي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام و WINGS II. وكان البرنامج أول وكالة في الأمم المتحدة تعتمد وتنفذ نظام المعايير المحاسبية الدولية، وقد تلقى رأياً غير متحفظ بهذا الشأن من المراجع الخارجي للبرنامج. ويوفر الامتثال إلى المعايير المحاسبية الدولية قسطاً أكبر من الشفافية، وينهض بالإدارة المالية وبجودة المعلومات في البرنامج. وتم نشر نظام WINGS II بنجاح في يوليو/تموز 2009 في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، بما جعل البرنامج الوكالة الأولى في الأمم المتحدة التي تنفذ عمليات تخطيط الموارد من الجيل الثاني، وهو ما يوفر ضماناً أعظم عن دقة المعلومات المالية. وأدخل نظام WINGS II نظم المعلومات الشائعة في القطاع والتي تتسم بقدر أقل من السمات المخصصة عن النسخة السابقة، بما يمكّن من التوسع في أتمتة بعض العمليات التي تيسر الامتثال إلى المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك تحديثاً أسرع في المستقبل استجابة لاحتياجات البرنامج المتطورة. وأتاح النظام أيضاً إعادة تصميم عمليات تسيير العمل في البرنامج للعناية بأمر تلك الاحتياجات التي عجز نظام WINGS السابق عن تلبيتها على النحو الكامل.

35- نقاط الضعف: كانت المسائل الرئيسية الملحوظة هي عمليات الرقابة على إدارة النقدية والحاجة إلى تعزيز تركيز لجنة الاستثمارات؛ وقد شهد عام 2009 تحسناً في كلتا هاتين المسألتين. وبالإضافة إلى ذلك جرت عمليات استرداد لضرائب القيمة المضافة المستحقة منذ زمن بعيد من مختلف الحكومات المضيفة.

↔ العمليات وإدارة البرامج

36- استعرض مكتب المراجعة الداخلية مسائل الموافقة على المشروعات، وتصميمها، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها. وجاءت هذه العملية كجزء من تسع مراجعات ميدانية وشملت مجالات الاستعداد للطوارئ والتصدي لها؛ والنقل الداخلي، والخارجي، والجوي، والبحري؛ وإدارة الأساطيل؛ وشراء الأغذية والبنود غير الغذائية؛ وإدارة السلع. ويعرض الجدول 5 عدد المراجعات لمختلف العمليات الفرعية إلى جانب الملاحظات المقدمة عالية ومتوسطة المخاطر.

الجدول 5: إدارة العمليات والبرامج:			
المراجعات والملاحظات على العمليات الفرعية			
الملاحظات متوسطة المخاطر	الملاحظات عالية المخاطر	عدد المراجعات	المجال
22	0	9	إدارة المشروعات
7	0	8	رصد المشروعات وتقييمها
4	0	3	الاستعداد للطوارئ والتصدي لها
19	1	9	النقل واللوجستيات
3	0	8	شراء الأغذية
9	0	6	شراء البنود غير الغذائية
18	0	9	إدارة السلع
82	1	9	المجموع

وبالإضافة إلى ذلك فد أثيرت 66 مسألة "منخفضة المخاطر" أو "تستحق الاهتمام".

37- نقاط القوة: كانت نقاط القوة الرئيسية الملحوظة هي أن البرنامج يتولى قيادة مجموعة اللوجستيات ويوفر استجابة عاجلة في حالات الطوارئ، كما أن عدة مكاتب قطرية قد احتضنت تنفيذ الأنشطة المبتكرة مثل الشراء من أجل التقدم ومشروعات النقد والقوائم.

38- نقاط الضعف: تشمل هذه النقاط بيانات التشغيل التي تتضمن علاقات و/أو حالات أمنية صعبة تفرض فيها الحكومة المضيفة تحديات تنفيذية جسيمة على عمليات البرنامج، ولا يعالجها البرنامج بطريقة وافية ومرنة. كما أن ضعف قدرة بعض الشركاء المتعاونين يخلق مشكلة فيما يتعلق بالاعتماد على قدراتهم في مجالي التوزيع والإبلاغ. ومن الواجب اعتماد عملية اختيار أفضل وتعزيز بناء القدرات لمعالجة هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك لوحظ وجود أخطاء واختلالات في عمليات إدارة السلع والشؤون المالية ونظم المعلومات السلعية. وبالمثل فقد لوحظ أن هناك افتقاراً إلى الشفافية في إبرام العقود، ووضع القوائم المختصرة للبائعين، وتحديد تعريفات النقل. وفي غالب الأحيان تبين إن إدارة البائعين تتسم بالضعف.

← خدمات الدعم

39- نفذ مكتب المراجعة الداخلية عمليات مراجعة لإدارة الموارد البشرية، وإدارة الأصول، والأمن، وخدمات السفر، والتي جرى استعراضها كجزء من تسع مراجعات ميدانية. ويعرض الجدول 6 عدداً من المراجعات لمختلف العمليات الفرعية إلى جانب الملاحظات المقدمة ذات المخاطر العالية والمتوسطة.

الجدول 6: خدمات الدعم: المراجعات والملاحظات على العمليات الفرعية			
المجال	عدد المراجعات	الملاحظات عالية المخاطر	الملاحظات متوسطة المخاطر
إدارة الموارد البشرية	6	0	9
إدارة الأصول	6	0	9
الأمن	1	0	0
خدمات السفر	1	0	0
المجموع	9	0	18

وبالإضافة إلى ذلك فقد أثبتت 21 مسألة منخفضة المخاطر

- 40 **نقاط القوة:** لوحظت في بعض المكاتب الميدانية رقابة جيدة على إدارة الأصول.
- 41 **نقاط الضعف:** تتعلق إحدى نقاط الضعف بمشكلات منعة البيانات في قاعدة بيانات تسجيل الأصول الثابتة في البرنامج (AMD)، ولوحظ حدوث تحسينات في هذا الشأن في نهاية عام 2009.

← تعبئة الموارد

- 42 يجري في ظل عملية تعبئة الموارد استعراض استراتيجيات تعبئة الأموال واستراتيجيات العلاقات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والنظراء الحكوميين، والعلاقات مع الجمهور ووسائل الإعلام. وجرى تنفيذ مراجعة مخصصة حصراً لأنشطة تعبئة الأموال فيما يتعلق بعملية تعبئة الموارد، وأدرجت العملية في مراجعة ميدانية واحدة.
- 43 **نقاط القوة:** تمثلت نقاط القوة الملحوظة في تطوير بيان مهمة واضح واستراتيجية لتعبئة الأموال من جانب بعض المكاتب.
- 44 **نقاط الضعف:** تتعلق نقطة الضعف الرئيسية في عملية تعبئة الموارد بالافتقار إلى المصادر المتاحة لتنفيذ الأنشطة البرمجية التي لم تحظ بعناية كافية. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات المحتملة وضع برامج وميزانيات قابلة للتعديل وخطط طوارئ لكل برنامج.

← عمليات تكنولوجيا المعلومات

- 45 تنقسم عمليات تكنولوجيا المعلومات إلى عمليات فرعية تستند إلى إطار الممارسات المثلى لإدارة تكنولوجيا المعلومات وأهداف الرقابة على هذه التكنولوجيا وما يتصل بها (COBIT) الذي وضعته رابطة المراجعة والرقابة المعنية بنظم المعلومات (ISACA). وتتمثل المجالات الرئيسية الأربعة بما يلي: (1) التخطيط والتنظيم؛ (2) الاكتساب والتنفيذ؛ (3) التسليم والدعم؛ (4) الرصد والتقييم. وقد نُفذت أربع مراجعات مؤسسية لتكنولوجيا المعلومات.
- 46 **نقاط القوة:** تبين وجود ضوابط متينة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بعمليات الاستعداد لحالات الطوارئ والتصدي لها، كما كان هناك نهج سليم إزاء الاضطلاع بمسؤوليات مجموعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعنية بالاستعداد للطوارئ والتصدي لها.

47- **نقاط الضعف:** حددت مراجعة لعملية التنفيذ الأولية لنظام WINGS II موضوعات مختلفة وافقت الإدارة على تسويتها قبل نشر النظام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوكل أمر مركز بيانات البرنامج إلى المركز الدولي للحساب الإلكتروني التابع للأمم المتحدة بغية نقل العمليات ومخاطرها المصاحبة، إلا أنه لم يكن هناك ضمان واف بشأن مدى كفاية ضوابط الأمن والترتيب في هذا المركز.

← تنفيذ توصيات المراجعة

48- جرت خلال عام 2009 إثارة 5 قضايا عالية المخاطر، و175 قضية متوسطة المخاطر، و152 قضية منخفضة المخاطر. وفي السنوات الماضية ظل عدد مرتفع من توصيات المراجعة معلقاً لفترات طويلة. وفي عام 2009 عزز مكتب المفتش العام من جهوده لمتابعة التوصيات المعلقة وخصص موارد من الموظفين المكرسين لتوضيح وتوحيد العديد من التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك فقد أسفر التعاون بين الإدارة والمكتب لتسوية التوصيات المعلقة، والوقائع مثل نشر نظامي WINGS II والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما كفل العناية بعدد من التوصيات، عن انخفاض ملحوظ في التوصيات المعلقة والتوصيات ذات المخاطر الشديدة المعلقة خلال عام 2009. ويعرض الجدول التالي عدد التوصيات المعلقة ذات المخاطر العالية والمتوسطة المعلقة حتى مطلع عام 2009، والتوصيات المطروحة والمنفذة عام 2009، والتوصيات المعلقة في نهاية العام.

الجدول 7: حالة توصيات المراجعة						
المجموع		تقارير 2009		المراجعات السابقة		تصنيف المخاطر
متوسطة	عالية	متوسطة	عالية	متوسطة	عالية	
730	43	0	0	730	43	معلقة في 2009/1/1
175	5	175	5	0	0	صادرة عام 2009
905	48	175	5	730	43	المجموع
334	28	13	1	321	27	منفذة عام 2009
571	20	162	4	409	16	معلقة حتى 2009/12/31

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إصدار 152 توصية منخفضة المخاطر عام 2009

49- كجزء من جهود الإدارة الرامية إلى تعزيز الرقابة والمساءلة فقد بدأت في عملية للتحليل المنتظم لكل التوصيات المعلقة للمراجعة الداخلية، بما في ذلك اعتماد تدابير لضمان استخدام المدراء الفعال للبرنامج الحاسوبي لتعقب أنشطة متابعة توصيات المراجعة. وستساعد هذه العملية في تحديد المسائل التي تتطلب تركيزاً مؤسسياً أو التي تدعو فيها الحاجة إلى إثارة وعي المدراء بأهمية أنشطة الرقابة الداخلية.

← الخدمات الاستشارية

50- أجرى مكتب المراجعة الداخلية استعراضاً لـ 36 طلباً من أصل 43 طلباً وردت إليه للحصول على خدمات استشارية، واستخدم في ذلك عملية تمحيص تستند إلى المخاطر. وتناولت هذه الطلبات السياسات والخطوط التوجيهية الجديدة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والعلاقات مع المانحين، وفئات أخرى. وكانت المهام البارزة التي جرى قبولها هي إعداد الجدول الزمني لإهلاك قرض المجلس الزراعي الدولي الياباني والقيود ذات الصلة في ظل نظام المعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام، ودعم عملية اختيار وتعيين المراجع الخارجي للبرنامج، وإعداد رد البرنامج على استبيان وحدة التفتيش المشتركة بشأن الرقابة، واستعراض دورة التعلم الإلكتروني الخاصة بالموارد البشرية الموجهة إلى المدراء الجدد للمكاتب القطرية.

التفتيش

51- يعتبر التفتيش أداة للرقابة، وهي تزود المدير التنفيذي وكلاء المدراء بمعلومات موضوعية عن المكاتب الميدانية وعن وحدات المقر الرئيسي. ويمكن أن تؤدي نتائج التفتيش إلى الشروع في عملية تحقيق. وتتمثل الأهداف الرئيسية للتفتيش بما يلي: (1) مساعدة الإدارة على ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والامتثال إلى لوائح البرنامج، وقواعده، وسياساته، وإلى قرارات المجلس التنفيذي؛ (2) تيسير المساءلة وضمان توافر نظم فعالة للرصد؛ (3) تقديم توصيات بشأن الإجراءات اللازمة لتعزيز الفعالية، والكفاءة، والنزاهة؛ (4) اكتشاف ومنع الهدر، وإساءة الاستعمال، والانتهاكات، وأفعال سوء التصرف والتدليس.

52- وقد أجري تفتيش واحد لمكتب قطري بعد إثارة شواغل بشأن مخالفات للسفر ارتكبتها موظف كبير. واستعرض التفتيش العمليات الإدارية لهذا المكتب وتقدم بثمانية توصيات لتحسين بيئة الرقابة. وبعد ذلك أجري تحقيق أثبت الاتهامات.

التحقيق

53- إن التحقيق هو عملية تحليلية ذات مرتكز قانوني تهدف إلى جمع المعلومات لتحديد ما إذا كان قد تم ارتكاب أي مخالفة، وفي حال ذلك من هو المسؤول عن ذلك من أشخاص أو كيانات. وتتفقد التحقيقات استجابة لاتهامات بخرق اللوائح، والقواعد، والمعايير، والمنشورات الإدارية الأخرى.

54- وتتمثل أهداف التحقيق بما يلي: (1) تقدير مدى الخسائر أو الأضرار اللاحقة بالبرنامج؛ (2) تحديد المسؤولية عن أي خسائر أو أضرار؛ (3) وقف إلحاق المزيد من الخسائر أو الأضرار؛ (4) استعادة الأموال أو الأصول أو اتخاذ أي تدبير صحيحي آخر؛ (5) التوصية بالإجراءات اللازمة لمنع أي خسائر أو أضرار في المستقبل.

55- ويعرض الجدول 8 عدد الشكاوي الواردة وعدد ما تحول منها إلى قضايا خلال عام 2009 بالمقارنة مع ما كان عليه الحال عام 2008.

الجدول 8: التحقيقات: الشكاوي والقضايا				
2009		2008		الفئة
القضايا	الشكاوي	القضايا	الشكاوي	
9	13	6	31	مضايقة/تحرش جنسي/إساءة استعمال السلطة
0	2	3	4	استغلال جنسي
20	27	12	29	تحويل الأغذية
20	23	21	55	تدليس و سرقة
3	7	2	3	حالات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
12	18	5	24	حالات متفرقة
0	18	0	28	إحالات/استشارات/معلومات
64	108	49	174	المجموع

- 56- وانخفض عدد الشكاوي من 174 شكوى عام 2008 إلى 108 شكواي عام 2009. غير أن شدة الشكاوي قد زادت، إذ استدعى الأمر تحويل عدد أكبر من الشكاوي إلى التحقيق عام 2009 (64 شكوى، أي 59 في المائة من الشكاوي) بالمقارنة مع عام 2008 (49 شكوى، أي 28 في المائة من الشكاوي).
- 57- وعند دراسة بيانات الشكاوي يتضح أن تحويل الأغذية ما يزال عند مستويات متماثلة، في حين زادت الشكاوي المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانخفضت شكاوي التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة من 31 شكوى عام 2008 إلى 13 شكوى عام 2009، وهو ما قد يرجع إلى أن العديد من مثل هذه الشكاوي قد سوّي من خلال قنوات غير رسمية مثل مستشار الموظفين، ومكتب أمين المظالم، ومكتب الأخلاقيات.
- 58- ووصلت قيمة الخسائر الإجمالية الناجمة عن القضايا التي خضعت للتحقيق عام 2009 إلى 1 349 724 دولاراً أمريكياً، بالمقارنة مع 853 098 دولاراً أمريكياً عام 2008، وبلغت قيمة المقادير المستردة 84 007 دولارات أمريكية.
- 59- وبغية ضمان إبلاغ مكتب المفتش العام بكل حالات التدليس وغيرها من المخالفات فقد أصدر المفتش العام نشرة إلى جميع موظفي البرنامج في 2 ديسمبر/كانون الأول 2009 لتذكيرهم بالمسؤولية الواقعة على عاتقهم للإبلاغ عن أي تدليس أو مخالفة، وبأن المدراء القطريين والإقليميين يتحملون مسؤولية إضافية في الإبلاغ عن مثل هذه المخالفات وبأي تحقيقات يتم إجراؤها محلياً بشأنها.
- 60- وفي يونيو/حزيران شارك مكتب المفتش العام في المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين، الذي يضم منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف. وخلال العام، شارك مكتب المفتش العام في عضوية جماعة عمل تولت تيسير تعديل الخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات.
- 61- وفي عام 2008 وافقت الجمعية العامة على إصلاح شامل لنظام الأمم المتحدة لإقامة العدل. ولهذا الإصلاح آثار على إدارة التحقيقات، والعمليات التأديبية، والتظلمات، ونظام الاستئناف للموظفين القطريين الميدانيين التابعين للبرنامج من ذوي العقود المحددة المدة؛ وتتضمن تدابير الإصلاح إنشاء حد زمني قدره أسبوعان لاستعراض الشكاوي وستة أشهر لإنهاء التحقيقات. واستعرض مكتب المفتش العام النظام التأديبي المقترح للبرنامج وعُقب عليه فيما يتصل بالنظام الجديد لإقامة العدل الذي طُبق في 1 يوليو/تموز 2009. وتلقى مكتب المفتش العام موارد إضافية للائتمثال للحدود الزمنية الجديدة، كما تلقى في 1 يناير/كانون الثاني 2010 التمويل اللازم لثلاث وظائف فنية جديدة ولوظيفة واحدة للخدمة العامة.
- 62- وتعرض فيما يلي بعض التحقيقات البارزة التي أُجريت خلال عام 2009.

← عمليات الانتقام خرقاً لسياسة حماية المبلغين عن المخالفات

- 63- تقدم موظف من موظفي البرنامج بشكوى تتعلق بمدراته بموجب سياسة حماية المبلغين عن المخالفات وتشير إلى حالة انتقام مزعومة بسبب قيام الموظف بالإبلاغ والتعاون مع تحقيق لمكتب المفتش العام. وبعد التحقيق تبين للمكتب أن المشتكي قد عانى بالفعل من الانتقام. وأوصى المكتب باتخاذ إجراء إداري/تأديبي بحق الموظف الكبير المعني، ومُنح الموظف المظلوم تدبيراً تصحيحاً.
- 64- وأوصى المكتب أيضاً بإجراء استعراض مفصل للإجراءات والممارسات الجارية للجنة التوظيف لضمان عملها على نحو متسق وشفاف واتسامها بالإنصاف إزاء كل الموظفين الخاضعين لقراراتها.

↔ المضايقة/التحرش الجنسي/إساءة استعمال السلطة والسلوك غير المرضي

- 65- تبين أن اثنين من الموظفين قد خرقا أحكام دليل النقل في البرنامج حينما أمرا بتوزيع بنود غذائية معطوبة ومنتهية الصلاحية قبل إرسال عينات منها إلى مختبر مستقل لتحديد ما إذا كانت صالحة للاستهلاك البشري. واعترف الموظفان بأنهما طلبا من رؤوسهم نزع تواريخ انتهاء الصلاحية عن البنود الغذائية قبل توزيعها. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم لم يتبعوا الإجراءات الصحيحة لمعالجة الفواتير وخرقا أحكام السياسة المتعلقة بالمضايقة، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة.
- 66- أوصى مكتب المفتش العام باتخاذ إجراء إداري/تأديبي بحق الموظفين المذكورين واتخاذ إجراءات إزاء أوجه الضعف المختلفة التي حُددت في الرقابة. كما أوصى المكتب بإصدار رسالة توبيخ بحق المدير القطري لفشله في أداء مهام الرقابة الموكلة إليه.

↔ التحقيقات المتعلقة بكبار الموظفين (رتبة ف-5 وما فوقها)

- 67- أخضع موظف كبير للتحقيق بسبب التدليس للحصول على استحقاقات، وأوصى مكتب المفتش العام باتخاذ إجراء إداري/تأديبي بحقه. كما خضع موظف كبير ثان للتحقيق بسبب تضارب المصالح، وتجاوز صلاحياته، وعدم الامتثال إلى سياسة البرنامج في ممارسات التعاقد. وأوصى المكتب باتخاذ إجراء إداري/تأديبي بحقه.

↔ قضايا تحويل الأغذية

- 68- شملت قضية رئيسية من قضايا تحويل الأغذية عام 2009، قيام ثمانية من موظفي البرنامج مع موظفين تابعين لمتعهد التخليص والنقل وكذلك المراقب بتحويل ما مقداره 1 600 طن متري من الأغذية، وقيمتها 825 000 دولاراً أمريكياً من الميناء. وقد بدأ هؤلاء بعمليات التحويل منذ عام 2004 على الأقل. وقد أوقف موظفو البرنامج الثمانية عن العمل، وجرت التوصية باتخاذ إجراءات إدارية/تأديبية بحقهم.
- 69- وكشف تحليل لمكتب المفتش العام أن مستوى النقص في حمولات الأغذية التي يجري إنزالها في هذا الميناء أعلى مما هو عليه الحال في البلدان الأخرى من الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك فإنه ما أن تم اكتشاف عملية التحويل وإيقاف الموظفين عن العمل، فإن مقدار النقص في حمولات الأغذية المنزلة انخفض إلى الصفر. وأوصى مكتب المفتش العام بأن تتعاون وحدات المقر الرئيسي المعنية في وضع وتنفيذ آلية رقابة مؤسسية تتيح الرصد المناسب لحالات نقص شحنات الأغذية المنزلة التي تُبلغ عنها المكاتب القطرية وأن تستحدث إجراء للتحقيق في المستويات الشاذة من خسائر النقص في الشحنات المنزلة.
- 70- وثمة قضية أخرى من قضايا الموانئ تتعلق بسرقة تسع حاويات محملة بأغذية مقدارها 184 طناً مترياً من البرنامج بما قيمته 190 000 دولار أمريكي. واعترف عامل تشغيل رافعة من روافع البرنامج بتلقي رشوة من شخص يعمل لدى متعهد التخليص والنقل لتحويل حاويتين. كما اعترف موظف يعمل في بعثة الأمم المتحدة بأنه تلقى رشوة من الشخص ذاته لنقل حاوية واحدة.
- 71- وخلص التحقيق إلى أن أحد موظفي البرنامج كان مهملًا للغاية لسماحه لشخص يعمل لدى متعهد التخليص والنقل باستلام حاويات البرنامج في الميناء، رغم أن هذا يعتبر من المسؤوليات الحصرية لهذا الموظف. ولم يكن هناك أي إجراء

قائم لتوثيق نقل الحاويات من سلطة الموانئ الوطنية إلى البرنامج . وهكذا فقد أوصى مكتب المفتش العام بأن يعتمد المكتب القطري مثل هذا الإجراء وأن يقوم بمتابعة سلطة الموانئ الوطنية للحصول على تعويض عن الخسائر المتكبدة.

72- وحقق مكتب المفتش العام في عدد من الاتهامات التي نُشرت في وسائل الإعلام عن عمليات الصومال. ولم يسفر التحقيق عن العثور على أي دليل على ارتكاب مخالفات، ولكنه لاحظ المسائل التالية:

- ◀ تختلف أعداد المستفيدين في المخيمات (أعلى أو أقل) عن الأعداد المدرجة في خطة التوزيع.
- ◀ تبين أن بعض الأغذية التي يقدمها البرنامج تُباع في الأسواق المحلية. وكان المصدر الوحيد لهذه الأغذية الذي تمكن التحقيق من تحديده هو المستفيدون أنفسهم الذين يبيعون جزءاً من حصصهم الغذائية لشراء السكر والشاي.
- ◀ لم يتلق بعض المستفيدين استحقاقاتهم الكاملة من الحصص الغذائية، وهو ما قد يرجع إلى أن الزعماء المحليين أعادوا توزيع الحصص بين المرشدين داخلياً المسجلين وغير المسجلين.
- ◀ تقوم شركات النقل أحياناً بتفريغ حمولات جزئية فحسب، مع تسليم الحمولات المتبقية إلى نقطة أخرى لتوزيع الأغذية؛ وهذه طريقة توزيع مألوفة.
- ◀ ربما حالت عوامل داخلية وخارجية، مثل قيود الوصول، والقوائم القديمة للمستفيدين، وانقطاع خطوط الإمداد، وتأخر التوزيع خلال موسم الحصاد، دون تلقي بعض المرشدين داخلياً لمساعدات البرنامج الغذائية.

73- وبالإضافة إلى ذلك فقد لوحظت نقاط الضعف التالية في الرقابة. إذ تدعو الحاجة إلى إحداث تحسينات في تقدير احتياجات المستفيدين، ولاسيما في تحديد أعداد ومواقع المستفيدين من المرشدين داخلياً، وفي رصد توزيع الشركاء المتعاونين للأغذية. كما أن المكتب القطري لم يتمثل امتثالاً تاماً لدليل النقل في بعض المناطق. وبالمستطاع إضفاء المزيد من الشفافية على نظام التعريفات الذي يستخدمه المكتب القطري؛ وعلى هذا فقد طُرحت توصية لتعزيز الدليل. فضلاً عن ذلك فإن موظفي البرنامج لا يمتلكون القدرة على الوصول إلى كل مخازن شركات النقل، ولذلك فإن من المتعذر إجراء عمليات منتظمة للتعداد الفعلي للمخزونات. وأخيراً فإنه كان بمقدور المكتب القطري أن يكون أكثر نشاطاً في اقتسام المعلومات المعنية مع الشركاء من الأمم المتحدة وفي تعزيز التفاهم بين وكالات الأمم المتحدة. وتقدم التحقيق بعدد من التوصيات لمعالجة أوجه الضعف الملحوظة في الرقابة.

74- وجرى توجيه انتباه مكتب المفتش العام إلى تهمة أخرى تتعلق بتحويل الأغذية بعد احتجاز شاحنة تنقل 48 طناً مترياً من أغذية البرنامج عند معبر حدودي. وحقق المكتب في هذه التهمة وتقدم بتوصيات إلى المكتب القطري لإجراء عمليات تعداد فعلية منتظمة، وتعقب تحركات الأغذية، والحصول على إيضاحات من الشركاء المتعاونين بشأن التناقضات في المخزونات واتخاذ التدابير المناسبة لاستعادة الخسائر المحددة والنهوض برصد قوائم المستفيدين واستعراضها.

◀ تنفيذ توصيات التحقيقات

75- قدم مكتب المفتش العام 120 توصية من توصيات التحقيق خلال العام، وتم تنفيذ 22 توصية منها بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. وبالنظر إلى أن نسبة 55 في المائة من توصيات عام 2009 قُدمت في تقارير صدرت في الفصل الأخير من العام المذكور، فإن تنفيذ الكثير منها سيتم في عام 2010. ويواصل مكتب المفتش العام متابعة أمر تنفيذ التوصيات المتبقية. ويعرض الجدول 9 حالة توصيات التحقيقات.

الجدول 9: حالة توصيات التحقيقات			
المجموع	2009	2008	
234	120	114	التوصيات المتخذة
114	22	92	التوصيات المنفذة بحلول 2009/12/31
120	98	22	التوصيات المعلقة في 2009/12/31

76- وتتعلق بعض التوصيات المدرجة في الجدول بالقضايا التأديبية. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لقضايا التحقيق التي فتحت منذ 1 يناير/كانون الثاني 2008 وأُخذت بشأنها إجراءات تأديبية، فإن الأمر تطلب من مكتب التحقيق 125 يوماً في المتوسط لإنهاء التحقيقات، بينما احتاج اتخاذ إجراءات تأديبية إلى 155 يوماً في المتوسط.

الضمان

77- لم يكشف مكتب المفتش العام خلال عام 2009 عن أي نقاط ضعف مهمة في عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة القائمة في البرنامج والتي يمكن أن تخلف أثراً شاملاً على تحقيق أهداف البرنامج. وعلى هذا فقد رفع مكتب المفتش العام إلى المدير التنفيذي عام 2009 رأياً يقول بأن عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة القائمة توفر ضماناً متوسطاً (وهو ما يعني أن هناك إطاراً كافياً من الضوابط الأساسية لتحقيق الأهداف، غير أن المستطاع تعزيز هذا الإطار) ببلوغ أهداف البرنامج وفقاً لقواعد البرنامج ولوائحه.

نظرة تمهيدية لعام 2010

78- سيواصل مكتب المفتش العام تعزيز ما يقوم به من أنشطة وعمليات في ميادين المراجعة الداخلية، والتفتيش، والتحقيق، ومساندة مختلف مبادرات النهوض بحوكمة البرنامج خلال عام 2010. وازدادت ميزانية مكتب المفتش العام في 2010 لتصل إلى 6 924 119 مليون دولار أمريكي (زيادة بنسبة 9 في المائة) وأنشئت ست وظائف إضافية على النحو المحدد أدناه.

79- وبغية تعزيز وظيفة التفتيش فقد تمت الموافقة على وظيفتين مكرستين جديتين لموظفي التفتيش. وتم شغل وظيفة واحدة من هاتين الوظيفتين بالفعل؛ أما الوظيفة الأخرى فإن عملية التعيين المتعلقة بها جارية حالياً.

80- وفيما يتعلق بالتحقيق، فقد جرت الموافقة على ثلاث وظائف فنية إضافية ووظيفة واحدة للخدمة العامة على أن تموّل من الاعتمادات المخصصة لتنفيذ تدابير إصلاح نظام العدل الداخلي في الأمم المتحدة اعتباراً من عام 2010. وتم إشغال وظيفة الخدمة العامة؛ وتجري الآن عملية التعيين المتعلقة بالوظائف الفنية الثلاث.

81- وسينفذ مكتب المراجعة الداخلية عملية تقدير ذاتي تمهيداً لاستعراض ضمان الجودة لعام 2011. ويزمّع هذا المكتب إجراء 6 مراجعات لعمليات سير العمل و3 مراجعات للممارسات المثلى في المقر الرئيسي، و20 مراجعة لعمليات سير العمل في المكاتب الميدانية، و3 مراجعات لعمليات تكنولوجيا المعلومات.

الملحق الأول

المراجعات وتقارير المراجعة لعام 2009			
سنة التقرير	سنة المراجعة	المراجعات الميدانية (مراجعات وظيفية)	
2009	2008	عمليات البرنامج في السودان (دارفور)	1
2009	2008	عمليات البرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية	2
2009	2008	استعراض مكتبي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	3
2009	2008	استعراض مكتبي لمكاتب الاتصال	4
2009	2009	استجابة البرنامج على إعصار نرجس (عملية الطوارئ في ميانمار)	5
2009	2009	عمليات البرنامج في كينيا	6
2009	2009	عمليات البرنامج في نيبال	7
2009	2009	عمليات البرنامج في زيمبابوي	8
2009	2009	عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	9
2009	2009	عمليات البرنامج في الأرض الفلسطينية المحتلة	10
	2009	عمليات البرنامج في تشاد	11
	2009	عمليات البرنامج في الصومال	12
	2009	عمليات البرنامج في ملاوي	13
	2009	عمليات البرنامج في موزامبيق	14
	2009	عمليات البرنامج في السودان (جنوب السودان)	15
المقر الرئيسي (المراجعات الوظيفية)			
2009	2008	أنشطة تعبئة الأموال في البرنامج	16
2009	2008	استعراض مبادرات تغيير الإدارة والتغييرات الناجمة عن إصلاح الأمم المتحدة	17
2009	2008	إدارة الخزنة	18
2009	2008	استعراض الكشوف المالية للبرنامج لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر/أيلول 2008	19
2009	2009	الحسابات مستحقة الدفع	20
	2009	شراء الأغذية	21
	2009	استعراض محدود للكشوف المالية المؤقتة في 30 سبتمبر/أيلول 2009	22
المقر الرئيسي (مراجعات الممارسات المثلى)			
2009	2009	نفقات مكتب المدير التنفيذي	23
تكنولوجيا المعلومات (المراجعات الوظيفية)			
2009	2009	نظام فواتير PABX	24
2009	2009	توافر مركز بيانات البرنامج / المرحلة 2	25
2009	2009	إنشاء نظام Wings II ومرحلة الاختبار	26
	2009	التخطيط والتنظيم (تنفيذ إطار COBIT)	27
	2009	التسليم والدعم، والرصد والتقييم (غانا)	28
	2009	التسليم والدعم، والرصد والتقييم (مالي)	29
تكنولوجيا المعلومات (مراجعات الأداء)			
2009	2009	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الاستعداد للطوارئ والتصدي لها	30

الملحق الثاني

الشكاوي والقضايا				
2009		2008		الفئة
القضايا	الشكاوي	القضايا	الشكاوي	
9	13	6	31	المضايقة/التحرش الجنسي/إساءة استعمال السلطة
0	2	3	4	الاستغلال الجنسي
1	0	3	6	تنازع المصالح/الرشوة
20	27	12	29	تحويل الأغذية
5	7	10	21	التدليس
4	4	1	5	التدليس المالي
5	5	3	9	التدليس في المشتريات
2	2	3	8	التدليس في الاستحقاقات
4	5	4	12	السرقية
3	7	2	3	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1	1	0	4	سوء الإدارة
9	16	2	14	حالات متنوعة
1	1	0	0	الانتقام/ المبلغون عن المخالفات
0	10	0	14	الاستشارات/المعلومات
0	8	0	14	الإحالات
64	108	49	174	المجموع